الديون الكريهة وجريمة بيع الوطن

معركة قانونيّة قادمة

- في سبيل تمويل حربه على شعبه لجأ النظام السوريّ للاستدانة من مصادر كثيرة، وأثقل كاهل الاقتصاد السوريّ المتهالك بأعباء ديون هائلة ستعجز الأجيال القادمة عن سداد فوائدها.

هذا الواقع يوجب على كلّ مهتمّ بمستقبل سورية أن يحذر من مآلات هذه الديون المشبوهة على مستقبل سورية وما ستخلّفه من نزاعات وقضايا مع الدول الدائنة.

مفهوم الديون الكريهة:

الديون الكريهة أو الديون المقيتة (Abstract due) مصطلح يطلقه رجال القانون على الديون التي تورّطت بها حكومات استبداديّة متعاقبة ولم تنفقها في مصلحة الشعب بل استعانت بها لقمعه و دعم استبدادها؛ ولهذا يرى الباحثون أنّ الديون البغيضة لا تشكّل التزاماً على الأمّة بل هي دين حصريّ على النظام الذي استقرضها ودين شخصيّ يضاف للذمّة الماليّة للحاكم المستقرض, مّا يعني سقوطه عن الأمّة بمجرّد سقوط النظام، فليس من العدل أن يدفع شعب ما ديوناً لم يتمتّع بها ولم تُسخّر لمنفعته.

في مقاله عن الديون البغيضة يقول الأستاذ أحمد إلياس «إنّ الفساد قرين الاستبداد، ولطالما عمدت حكومات الأنظمة الاستبداديّة للاقتراض المفرط بحجج واهية، بينما توجّه الأموال في الحقيقة لتعظيم أرصدة كبار مسؤوليها، ولتدعيم الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة المنوط بها قمع الشعب عبر صفقات الأسلحة. وكلّما شعر النظام بدنوّ أجله، قام بالمزيد من الاستدانة بموازاة تسريع عجلة النهب والسرقة استباقاً للحظة الهروب الأخير».

يوضح الكاتب وائل جمال المبدأ القانونيّ الذي يحكم الاقتراض بين الدول الذي يجب أن يكون فى مجالات شرعيّة وإلّا سقطت قانونيّته ومن ثمّ الالتزام به، سواء بالمعاملات الخاصّة أو في العقود التي تبرمها الدولة. والديون الكريهة فى هذا الإطار هي التزامات قام بها الحاكم المستبدّ أو الحكومة غير الشرعيّة باسم الأمّة، وكان من نتيجتها إثراء الديكتاتور، لتغذّي حساباته وحسابات أبنائه الشخصيّة فى المصارف، أو تمويل قمع مواطنيه (كأثمان بنادق القناصة). ويرتبط الدين الكريه بسلب الأموال على مستويات عدّة: كالمشاريع الفاشلة استثماريًّا . أو تمويل مشروعات تنمويّة لكنّها مشبعة بالممارسات الفاسدة (كتخصيص الأراضي والتعاقدات المشبوهة)، بالإضافة إلى تحكّم الطاغية فى موارد خزانة الدولة وتوجيهها لخدمة محاسيبه وحاشيته من رجال الأعمال وشركاتهم على نفقة الأمّة.

يؤكّد فقهاء القانون الدوليّ أنّ إجبار الشعوب على سداد القروض التي استدانتها الأنظمة الاستبداديّة هو عمل مناقض لمبادئ الأخلاق و الأعراف القانونيّة والدوليّة, لأنّه إثراء غير مشروع تحقّقه الجهات الدائنة على حساب الشعوب غير المستفيدة من هذه الأموال و أنّ إجبارها على السداد هو تواطؤ بين المقرضين والدكتاتوريّات المستبدّة الفاسدة وهذا التواطؤ يسوّغ إسقاط هذه الديون فاقدة المشروعيّة.

يقول الكاتب وائل جمال:

«القرض الكريه هو قرض منح لنظام حكم لا يمثّل شعبه لأغراض لا تنفع الأخير، بمعرفة كاملة من المقرض. وإنّ الديون التي تتسبّب في إفقار الشعب بسلبه قدرته على التنمية بسبب أنّ موارده تذهب لسداد التزامات الديون تعتبر ديوناً كريهة».

الآثار القانونيّة المترتّبة على الديون الكريهة:

يترتّب على اعتبار الدين كريها: سقوط هذا الدين عن السلطة الجديدة, و هناك من السوابق العالميّة العديدة ما يثبت إعمال هذا المبدأ في حالات دول تمكّنت من التخلّص من الديون البغيضة التي رتّبتها عليها الأنظمة الدكتاتوريّة التي كانت تحكمها.

تجارب دوليّة للتخلّص من الديون المشبوهة

نستعرض فيما يلي وبلمحات موجزة بعض الحالات التي نجحت فيها الأنظمة الجديدة في التخلّص من مديونيّتها التي رتّبتها عليها الأنظمة البائدة:

١ – المكسيك:

يعتبر الباحثون أنّ المكسيك أوّل دولة في العالم تتمرّد وتعلن رفضها الصريح لأداء جزء من ديونها حين أصدر بينيتو جواريز Juarez benito قراراً بالتوقف عن تأدية القروض الخارجيّة التي كان قد استدانها الدكتاتور أنتونيو لوبيز دوسانتاآنا واعتبر آنذاك قراراً مرتجلاً و غير شرعيّ، فتمّ تصحيح هذا الوضع في عام ١٨٨٣ حين أصدرت الدولة قانوناً أطلق عليه (قانون تصفية الديون الوطنيّة) واعتبر هذا القانون انجازاً تاريخيًّا لأنّه أسقط الديون الكريهة لعدم مشروعيّتها, فاعتبرت المكسيك الدولة الأولى في العالم التي أعملت مبدأ البطلان للديون البغيضة.

٢ – كوبا:

كانت مستعمرة من قبل إسبانيا وفي عام ١٨٩٨ اندلعت الحرب بين إسبانيا و أمريكا على أثر إغراق إسبانيا لباخرة أمريكيّة في هافانا، وأثناء مباحثات السلام طالبت أسبانيا كوبا بتسديد ديونها تأسيساً على أنّ التزامات الدولة ترتبط بالنظام وليس بالأرض أو الشعب، لكنّ أمريكا اعترضت لأنّ إسبانيا استجرّت القروض على اسم كوبا، وكان توظيف هذه الديون أساساً لكسر إرادة الشعب الكوبيّ، وبما أنّ الجهات الدائنة تعرف مسبقاً كلّ هذه الحقائق، ما يبرّر إسقاط هذه الديون. وبناء على ذلك تمّ توقيع معاهدة باريس ١٨٩٨ وألغيت هذه الديون باعتبارها ديوناً كريهة.

٣ – بولونيا:

تحرّرت بولونيا من مديونيّتها التي كانت تطالبها بها ألمانيا حين رفضت الانصياع للمطالبة بديون تنوء بها ميزانيتها!!

وقد احتجّت على هذه الديون باعتبارها ديونا استعماريّة, فتمّ إلغاؤها بموجب معاهدة فرساي ١٩١٩ versailles.

٤ – إثيوبيا:

تمكّنت إيطاليا خلال الحرب العالمية الثانيّة من الحصول على ديون طائلة تمّ استجرارها على اسم إثيوبيا.

و بعد أن وضعت الحرب العالميّة الثانية أوزارها, تمّ التوقيع على معاهدة السلام بين فرنسا و إيطاليا عام ١٩٤٧ وكان موضوع هذه الديون بنداً في هذه المعاهدة, وتمّ إسقاط الديون باعتبارها ديوناً استعماريّة فرضت على الشعب دون أن يستفيد منها، بل ودون أن يكون له علم بها.

٥ – الإكوادور:

تعتبر تجربة الإكوادور مثاليّة في إدارة أزمة المديونيّة التي كانت تعاني منها ونجحت بخوض معركة التحلّل من ديونها بطريقة قانونيّة مدروسة بأناة شديدة و نفس طويل.

كانت الإكوادور فريسة لفخّ الديون الخارجيّة في سبعينيّات القرن الماضي. حين قام الدكتاتور لوسيو جوتيريز باستجرار كتلة من القروض بدأت تتضخّم نتيجة الفوائد المركّبة، إذ أصبح مقدار الانتفاع بالقرض لا يمثّل ١٢٪ من أصل القرض بينما يتسرّب ٨٨٪ منه كفوائد مركّبة خدمة لهذا الدين.

وبعد الإطاحة به تشكّلت لجنة مراجعة الديون التي توصّلت لنتيجة مفادها: عدم مشروعيّة هذه الديون لأنّها ديون كريهة لم تنفق لمصلحة الشعب, وعليه قرّرت الامتناع عن السداد، وبدأت رحلة مفاوضات مع المصارف الأمريكيّة انتهت في عام ٢٠٠٩ بتخفيض ٦٧٪ من مجمل هذه الديون وحقّقت بهذا انجازاً غير مسبوق.

٦ – بولندا:

قامت ألمانيا بإنشاء صندوق في بولندا لإقراض الألمان لشراء عقارات في بولندا تمهيداً لاستعمارها، وفيما بعد ألزمت البولنديّين بالبيع القسريّ، وترتّبت تبعاً لذلك ديون كبيرة نتيجة أثمان هذه العقارات.

وفي عام ١٩١٩ ووفقاً لمعاهدة فرساي تمّ إسقاط هذه الديون عن بولندا لأنّها ديون كريهة مصدرها البيع القسريّ وهو تصرّف غير مشروع.

٧- الأرجنتين:

أرهقت الديون المتعاظمة كاهل الأرجنتين حتّى أنّ الفوائد المخصّصة لخدمة ديونها الخارجيّة فاقت حجم صادراتها بخمسة عشر ضعفاً فأصبح الوفاء بالديون ضرباً من المحال.

كان النظام الديكتاتوريّ السابق قد رتّب هذه الديون الخارجيّة خلال السنوات السبع الأخيرة من حكمه والمنتهية عام١٩٨٣. وفي عام ٢٠٠٠ قرّرت المحكمة الاتّحاديّة بالأرجنتين وبقرار منفرد :

اعتبار الديون الخارجيّة كافّة ديوناً كريهة وغير شرعيّة، وبالتالي فهي غير ملزمة لحكومة الأرجنتين وبالفعل فهي لم تسدّد منها شيئاً.

٨- روسيا:

كانت روسيا القيصريّة تنوء بثقل ديون هائلة, وبعد انتصار الثورة الاشتراكيّة في روسيا وولادة الاتّحاد السوفيتّي، كان لا بدّ من حلّ مسألة المديونيّة السابقة فأصدرت الحكومة السوفيتّيّة قراراً في عام ١٩١٨ يقضي بشطب ديون روسيا كافّة؛ بذريعة أنّها كانت ديوناً شخصيّة للقيصر المخلوع, ولم تُستخدم هذه القروض لمصلحة الشعب الروسيّ، ممّا يجعل منها ديوناً كريهة.

٩- رواندا:

تمكّنت الحكومة الروانديّة الجديدة من إثبات عدم شرعيّة ديون النظام السابق المسؤول عن جريمة الإبادة الجماعيّة، لأنّ هذه الديون تمّ إنفاقها لشراء الأسلحة المستخدمة ضدّ الشعب ممّا يجعلها ديوناً كريهة. وقد أصدر مجلس العموم البريطانيّ سنة ١٩٩٨ قراراً بعدم شرعيّة هذه الديون.

١٠- العراق:

بعد احتلال الولايات المتّحدة للعراق أعلنت سلطة الاحتلال بطلان الديون التي حصل عليها النظام العراقيّ من كلّ من ألمانيا, فرنسا, روسيا .

واعتبرتها ديوناً كريهة وتمّ الاتفاق على ذلك في اجتماعات (نادي باريس) الذي أقرّ تسوية الأمر بإسقاط ٨٠٪ من الديون دون أن تطلق أيّة صفة على هذه الديون، كي لا تتخذها دول أخرى ذريعة لإسقاط ديونها.

١١- كوستاريكا:

في عام ١٩١٩ اقترض الدكتاتور فيدريكو تينوكو مبالغ طائلة من المصرف الملكيّ الكنديّ, وبعد الإطاحة به أصدرت الحكومة الجديدة قانوناً لإسقاط هذه الديون عنها فاعترضت بريطانيا لوجود مصالح لها مع المصرف المذكور, وطلبت التحكيم من جهة وسيطة هي المحكمة العليا الأمريكيّة، فصدر قرار التحكيم لمصلحة كوستاريكا وفق التالي:

أ- هذه الديون ليست معاملات قانونيّة بالعرف الطبيعيّ وهي لا تحترم أيّ قانون لأنّها أبرمت في حقبة تلاشت فيها شعبيّة الديكتاتور.

ب - معظم هذه الديون كانت لتمويل الديكتاتور شخصيًّا.

ج - كان من واجب المصرف المقرض أن يتأكّد من شرعيّة الدين ويتثبّت من مآل إنفاق هذا القرض بما أنّه لم ينفق للصالح العام.

د - ولمّا كان المصرف الكنديّ يعلم بحقيقة مآل هذه القروض فإنّه يتحمّل عواقب إسقاطها.

أخيراً

تجدر الإشارة إلى أنّ لكلّ تجربة من التجارب السابقة خصوصيّتها، فكلّ شعب يبحث عن خلاصه بالسبيل الأنسب لظروفه وواقعه.

وإنّ التذكير بهذه السوابق التاريخيّة التي تمكّنت من خلالها العديد من الدول التخلّص من مديونيتها؛ هذا الأمر يفتح لنا نافذة أمل بإمكانيّة إسقاط الكثير من الديون الكريهة التي رتّبها النظام الفاسد على الحكومة السوريّة؛ لأنّ مقارنة بسيطة لواقع الديون السوريّة مع الحالات الواردة أعلاه تؤكّد عدم شرعيّتها لأنّها تعتبر نموذجاً للديون الكريهة، ممّا يوجب إسقاطها، لكن لن يكون السبيل لذلك مفروشاً بالورود لأنّ الجهات المقرضة ستتفانى دفاعاً عن مصالحها, وهذا يتطلّب من السوريّين الاستعداد لهذه المعركة القانونيّة القادمة، دون أن ننسى أن القضايا الرابحة مرهونة دوماً بوجود المحاميّ الناجح.

المراجع:

١– بحث بعنوان: الديون المتّسمة بعدم المشروعيّة (الديون المقيتة) ٢٠٠٧ للدكتور ثقل سعد العجمي – جامعة الكويت
٢- استخلاف الدول في الديون وفق الاتفاقيّات الدوليّة - رسالة ماجستير للباحث طاهر اورحمون ١٩٩٤– جامعة الجزائر .
٣– مقال الكاتب وائل جمال ٢٣ /١٠/ ٢٠١١ لا لديون الاستبداد.
٤–الديون الكريهة مقال للبريطانيّ جوزيف هانلون ترجمة رشيدة الشريف و Mimoun Rahmani- ٢٠١٠
٥– بحث للكاتب العراقيّ كمال السيّد قادر ٢٠٠٥ بعنوان
٦–(العراق غير ملزم بديون النظام السابق)
٧– كتاب الديون الكريهة للكاتبة البريطانيّة patricia adams

المحامي أحمد صوّان

عصفور طلّ من الشبّاك

الأب المنفي والمخطوف

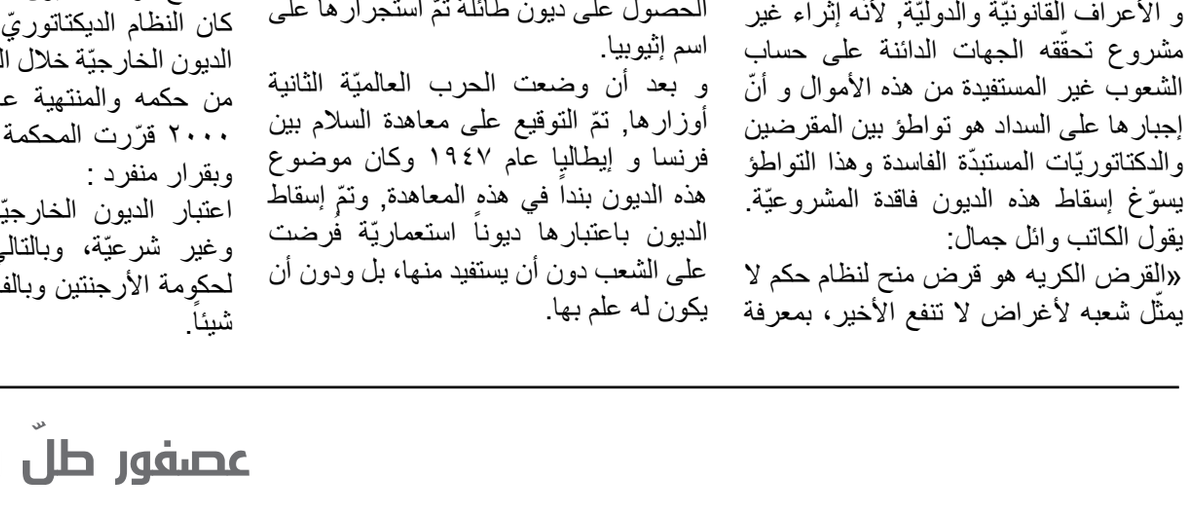

- الأب باولو دالوليو كاهن يسوعيّ إيطاليّ وناشط سلام تمّ نفيه من سورية عام ٢٠١٢ من قِبل نظام الأسد بسبب لقائه مع أعضاء من المعارضة السوريّة وانتقاد أفعال النظام الأسد أثناء الثورة السوريّة، تمّ اختطافه من قبل تنظيم «داعش» في ٢٩ تمّوز ٢٠١٣

قبل اختطافه، كان قد خدم لثلاثة عقود في دير مار موسى الحبشيّ، وهو معبد يعود للقرن السادس ويقع ٨٠ كيلومتراً شمال دمشق. يذكر للأب باولو دالوليو إعادة إعمار دير مار موسى وإعادة استثماره كمركز لحوار الأديان.

عام ١٩٨٢، استكشف الأب باولو دالوليو دير مار موسى الحبشيّ الذي يقدّر عمره بالقرن السادس، وكان قد تمّ هجره منذ القرن التاسع عشر.

عام ١٩٨٤، تمّ ترسيم الأب باولو دالوليو كاهناً في الكنيسة السريانيّة الكاثوليكيّة. في نفس العام، حصل على درجة جامعيّة في اللغة العربيّة والدراسات الإسلاميّة من «جامعة نابلس الشرقيّة» وأخرى في اللاهوت الكاثوليكيّ من «جامعة جريجوريان البابويّة».

عام ٢٠١١، كتب الأب باولو دالوليو مقالة تطالب بالانتقال الديموقراطيّ السلميّ في سورية، بناءً على ما سمّاه «الديموقراطيّة بالإجماع». قابل الأب باولو أيضاً ناشطين من المعارضة وشارك في جنازة صانع الأفلام السوريّ ذي الـ ٢٨ عاماً «باسل شحادة»، الذي كان قد قتل في حمص في قصف من قبل النظام.

استجاب النظام بشكل عنيف وأصدر أمراً بنفي الأب باولو، الذي تجاهله الأب لعدّة شهور مستمرًّا بالعيش في سورية. لكن بعد أن أصدر الأب باولو رسالة مفتوحة إلى المبعوث الخاصّ للأمم المتّحدة كوفي عنان في أيّار ٢٠١٢، أطاع الأب باولو أسقفه الذي ترجّاه لمغادرة البلاد. غادر الأب باولو سورية في ١٢ تمّوز ٢٠١٢.

في تشرين الأوّل ٢٠١٢، تمّ منح الأب باولو دالوليو جائزة السلام من قبل منطقة لومباردي الإيطاليّة، وهي جائزة مخصّصة لأشخاص قاموا بأعمال غير عاديّة في مجال بناء السلام.

في أواخر شهر تمّوز ٢٠١٣، دخل الأب باولو دالوليو الرقّة وتم خطفه بعدها من قبل تنظيم «داعش» في ٢٩ تمّوز ٢٠١٣.

وقالت مصادر معارضة في الرقّة أنّ الأب باولو تمّ إعدامه من قِبل التنظيم، لكنّ أحد الأسرى المحرّرين حديثاً من سجون «داعش» أكّد وجود الأب باولو حيًّا لدى التنظيم.

كلّنا سوريّون